



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-11

قبول 837 قائمة للمستقلين و646 قائمة حزبية بصفة نهائية

الأحزاب أكبر المشاركين في تشريعات 12 جوان

● رفض 1199 قائمة بسبب شبهة الصلة بأوساط المال ● خلية تنسيق بين سلطة الانتخابات والأحزاب

بلغ عدد القوائم المقبولة بصفة نهائية للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 يونيو المقبل 1483 قائمة، منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة للمترشحين المستقلين، وقد اتفقت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و18 حزبا سياسيا على إنشاء خلية للتنسيق والتشاور حول كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية.

قدم رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عقب اللقاء الذي جمعه مساء أول أمس بقاعة ومثلي 18 حزبا سياسيا أرقاماً حول عملية إيداع قوائم وملفات المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة.

وكشف بهذا الخصوص في لقاء صحفي أن العدد الإجمالي للقوائم المقبولة ودون أي تحفظ مع نهاية الأجل قد بلغ 1483 قائمة، الجزء الأكبر منها عاد للمستقلين بـ 837 قائمة، والباقي أي 646 قائمة أو دعوتها الأحزاب السياسية المشاركة.

فيما استقبلت السلطة ما مجموعه 4900 قائمة عبرت عن رغبتها للمشاركة في الاستحقاق القادم وسجبت الاستمارات، وبلغ عدد القوائم التي أودعت استمارات اكتتاب التوقيعات 2490 قائمة منها 1237 تعود لأحزاب سياسية، و1253 تعود للمستقلين.

أما عدد الملفات المودعة من قبل المترشحين فقد بلغت في المجموع -حسب شرفي دائما- 25416 ملفا بينها 12854 ملفا تقدمت بها أحزاب و12562 من المستقلين، وبلغ عدد القوائم المقبولة التي تخوي مرشح واحد معروف 898 قائمة منها 462 قائمة حزبية، و436 قائمة تمثل مترشحين أحزاب. وكشف شرفي في ذات السياق أن الصلة مع أوساط المال والأعمال المشبوهة كانت



السبب وراء رفض 1199 قائمة، أما القوائم المرفوضة بسبب المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالية للحرية فقد بلغت 281 قائمة، ورفضت 410 قائمة بسبب نقص الوثائق المطلوبة.

وتم رفض 89 مترشحا بسبب عدم استيفاء شرط السن، و129 مترشحا بسبب عدم التسجيل في القائمة الانتخابية، و72 حالة بسبب الوضعية اتجاه الإدارة الضريبية، و62 حالة بسبب عدم تسوية الوضع

اتجاه الخدمة الوطنية، ورفض 7 مترشحين بسبب صلة القرابة بين أكثر من مترشح في القائمة الواحدة، و3 حالات بسبب شغل وظيفة لا تسمح بالترشح.

وبلغ عدد القوائم المرفوضة نهائيا إلى غاية منتصف نهار الأحد 297 قائمة منها 223 حزبية و47 حرة، وذلك بسبب عدم احترام شرط السن والمستوى الجامعي وعدم استيفاء شرط الناصفة ونقص عدد الاستمارات.

ويخصر عدد الطعون التي وصلت المحاكم الإدارية قال شرفي إنها كانت بعدد 847 طعنا، منها 450 طعنا تقدمت بها أحزاب سياسية و397 تقدم بها مستقلون، وبعد دراستها أكدت الجهات القضائية رفض 704 طعون، فيما ألغيت المحكمة الإدارية 143 قرارا بالرفض أصدرته السلطة، منها 87 طعنا من طرف أحزاب، و56 أودع مترشحون أحزاب، فيما لا يزال 700 ملف قيد الدراسة على مستوى المحاكم الإدارية ومجلس الدولة.

وتظهر الأرقام التي قدمها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات فنوق القوائم المستقلة على القوائم الحزبية من حيث المشاركة، لأول مرة في تاريخ الانتخابات في بلادنا، حيث تمكنت القوائم الحرة من اجتياز غربال السلطة الوطنية للانتخابات بسهولة أكبر بينما عانت قوائم حزبية من هذا الغراب بقوة.

وهو ما يفهم من رد فعل قادة الأحزاب السياسية الذين أجمعوا في بيانات وندوات صحفية على أن الكثير من مترشحيهم أسقطوا بتهم واهية وفضفاضة خاصة تلك ذات الصلة بالمادة 200 من قانون الانتخابات، ما في ذلك حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي اللذان انتقدا بشدة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بهذا الخصوص.

هذا ما دار بين رئيس سلطة الانتخابات وقادة الأحزاب السياسية

ترتيب المترشحين حسب الحروف الأبجدية مع صورهم

● السماح بعودة القوائم التي أسقطت بسبب السن

يبدد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، جزءا من مخاوف قادة الأحزاب السياسية التي التقت معه أول أمس بطلب منها، ووعدهم بحل المشاكل العالقة مستقبلا، من خلال برمجة لقاءات أخرى قبل موعد الانتخابات التشريعية المرتقبة في 12 جوان المقبل.

محمد مسلم

ملاحظة مفادها أن سلطة الانتخابات لا يمكنها الطعن في الحكم القضائي الصادر عن المحاكم الإدارية التي أنصفت المترشحين الذين أسقطت أسماؤهم، لكنه رفض الخوض في الملفات التي حسمت فيها العدالة.

اللقاء كان أيضا فرصة للباحث بين رئيس السلطة وشركائه السياسيين، حول كيفية إعداد ورقة التصويت ليوم الاقتراع، وكذا ترتيب المترشحين في القائمة، وهنا أكد شرفي لضيوفه أنه تقرر ترتيب أسماء المترشحين في شكل عمودي، حسب الحروف الأبجدية، بالإضافة إلى صورة المترشح أمام اسمه، وذلك بهدف تسهيل العملية على محدودتي المستوى التعليمي والأميين.

وبالنسبة لرئيس حزب جيل جديد، فإن "الأمر الجيد في هذا هو أنه أول لقاء ينظم بين الأحزاب والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، واللافت هو أن الجميع تحدث عن لقاءات مستقبلية في حال دعت الضرورة إلى ذلك، من أجل تفادي الوقوع في مطبات من هذا القبيل".



"ضخامة الكارثة"، والشيء الذي استطاع رئيس السلطة القيام به هو "اتخاذ قرار بالسماح بترسيم القوائم التي أسقطت نتيجة لعامل السن وبعض الملفات الناقصة...". كما طرحت قضايا أخرى، يقول بن بعبيش، من قبل قادة الأحزاب ولاسيما ما تعلق بالتحقيقات الإدارية والأمنية، لكن رئيس السلطة اعتذر، وخاصة ما تعلق بالملفات التي أسقطتها العدالة، قائلا إن "الأمر يتجاوزها". ومن بين النقاط التي تم طرحها أيضا في اللقاء، "قدمنا له (شرفي)

ومن بين المشاكل التي أبلغنا بها شرفي: "إسقاط أشخاص من القوائم وتغييرها بأسماء أخرى، وهناك أيضا مشكل آخر أثر في المترشحين، وهي التقييمات التي قامت بها المصالح المختصة، وعادة ما كانت هذه التقييمات جاهزة، دون مراعاة شعور المترشح...". يقول بن بعبيش. ووفق رئيس حزب الفجر الجديد، فإن النقاش أفضى إلى تفهم السلطة الوطنية للانتخابات لبعض الملاحظات التي قدمناها، يقول المتحدث، ووقفت على

وحصل الشركاء السياسيون على بعض التنازلات من شرفي بشأن بعض القوائم الانتخابية التي تم إسقاطها من قبل المندوبيات الولائية التابعة للسلطة، وفق ما صرح به، الطاهر بن بعبيش، رئيس حزب الفجر الجديد، لـ"الشروق". وتتعلم هذه التنازلات، وفق بن بعبيش، بإعادة قبول قوائم المترشحين التي أسقطت بمبرر عدم احترام شرط السن المحدد في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الذي تحدث عن المناصفة في الجنس والسن على مستوى القائمة الواحدة.

وقال بن بعبيش: "نقلنا إلى رئيس السلطة جملة من الانشغالات المتعلقة بالعملية الانتخابية، المشاكل المطروحة في بعض الولايات، تصرفات بعض المنسقين الولائيين على وجه الخصوص... لقد وقفنا على حقيقة مؤداها أن بعض المنسقين يطبقون القانون كل حسب فهمه له، الأمر الذي ساهم في تراكم المشاكل لدى الأحزاب التي قررت خوض غمار الانتخابات التشريعية".

اقرأ هذا الخبر

حملة انتخابية بزيت المائدة

● قبل بداية حمى الحملة الانتخابية لتشريعية 12 جوان، بدأ بعض المترشحين ومديري حملتهم الانتخابية بالجهة الغربية لولاية سكيكدة، ينتقدون أسلوب بعض المترشحين، حيث استعمل أحدهم مادة الزيت المفقود في منطقة الشرق، واستغلوا ندرته وبدأوا توزيعه على المواطنين بطريقة انتقدها الجميع رافضين الرشاوى الانتخابية التي ستؤثر حتما في نزاهة المسار الانتخابي، ويبقى السؤال المطروح هو كيف حصل هؤلاء على هذه الكمية من الزيت؟ وهل توزيعه على العائلات بحجة المساعدة مقبول قانونيا؟ يذكر أن أزمة الزيت في ولاية سكيكدة على غرار منطقة الشرق الجزائري، تقاومت بشكل كبير منذ بداية الشهر الكريم، وهو ما جعلها مادة مطلوبة وتدخل الحملة الانتخابية قبل بدايتها.

■ زبيدة بودماغ

اجتماع شرقي بقيادة الأحزاب السياسية

لقاء تبيد الغيوم لإنجاح العملية الانتخابية

اتفق رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي مع عدد من قادة الأحزاب السياسية، على خفض التوتر وبرمجة لقاءات تنسيقية في الأيام المقبلة، تفاديا لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى توتير الأجواء السياسية قبل موعد 12 جوان المقبل.

علي. ب



وخرجت بعض القيادات في تصريحات عقب اللقاء تثنى الاجتماع، كما جاء على لسان رئيس حزب الفجر الجديد الطاهر بن يعيبش الذي قال في تصريحات صحفية: "إن الاجتماع أفضى إلى اتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة الانتخابات في المراحل القادمة، لمنع أية انزلاقات قد تخل بنزاهتها، ولدراسة كل القضايا المستجدة، مضيفاً: "أكدنا لشرفي أننا لسنا بصدد خصومة مع السلطة، ولكننا نود أن نكون شركاء لها في إنجاح الانتخابات، لأننا لا نريد مطلقاً أن تكون هذه الانتخابات مثل سابقتها".

وعلى الرغم من أن اللقاء جاء بعد انقضاء الوقت الرسمي لدراسة الملفات، إلا أنه ساهم في خفض التوتر من خلال التجاوز عن بعض الشروط التي عجزت الأحزاب السياسية وبعض القوائم الحرة عن تجسيدها، على غرار تلك المتعلقة بالسن، الذي اشترطه القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، والذي تحدث عن نصف المترشحين في كل قائمة أقل

للانتخابات، التي أكدت على لسان رئيسها محمد شرفي، أنه سيتم ارفاق الأسماء بصور المترشحين. ومن شأن هذا القرار أن يبدد مخاوف المترشحين، كما يساعد الفئات الأمية من كبار السن خاصة من القيام بالعملية الانتخابية في جو من السهولة والشفافية.

الدولة، فرض شرفي مناقشتها، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ سيادة القضاء. ومن بين المسائل التي خلص إليها اجتماع شرفي مع قادة 13 حزبا سياسيا، تبليغهم بأن ترتيب القوائم سيكون حسب الحروف الأبجدية، تفاديا لأي تأويل من قبل المترشحين، علما أن عملية الترتيب ستقوم بها السلطة الوطنية المستقلة

من 40 سنة. ومعلوم أن مجموع القوائم التي تم إسقاطها وتتبع 13 حزبا سياسيا دون أحزاب الموالية بلغ 36 قائمة، ناهيك عن القوائم الحرة، وهي القوائم التي رفض الخوض فيها إلا إذا كان سبب الإقصاء يتعلق بالسن، أما الملفات التي حسمت فيها العدالة عن طريق المحاكم الإدارية ومجلس

تشريعات 12 جوان القادم

قبول 1483 قائمة حزبية وحرّة بشكل كلي

- القوائم المقبولة دون تحفظ تشمل 646 قائمة حزبية و 837 قائمة حرّة
- 2490 قائمة أودعت الاستمارات منها 1237 حزبية و 1253 قائمة حرّة
- 898 قائمة مقبولة تضم مترشحا مرفوضا
- رفض 297 قائمة بصفة كلية منها 223 حزبية و 47 قائمة حرّة
- 1199 قائمة مرفوضة بسبب الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، مساء أول أمس، أن القوائم المقبولة كليا ودون تحفظ لخوض غمار تشريعات 12 جوان القادم، بلغ عددها 1483 قائمة منها 646 قائمة حزبية و 837 قائمة من المترشحين الأحرار.

م - ب



وصلت المحاكم الإدارية بلغ 847 طعن منها 450 طعن تقدمت به أحزاب سياسية و 397 طعن وردت عن مترشحين أحرار. في نفس السياق، أشار رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى أن الجهات المختصة أكدت قرارات رفض لـ 704 طعن، 363 تقدمت بها أحزاب و 341 من الأحرار، فيما ألغت المحكمة الإدارية 143 قرار بالرفض أصدرته السلطة منها 87 طعنا من طرف أحزاب و 56 أودعه مترشحون أحرار. وعن ملفات الترشح التي مازالت قيد الدراسة على مستوى المحاكم الإدارية ومجلس الدولة فيقدر عددها. حسب السيد شرفي -بحوالي 700 ملف.

129 مترشح) والوضعية تجاه الإدارة الضريبية (رفض 72 حالة) والخدمة الوطنية (62 حالة)، إلى جانب سبب صلة القرابة بين أكثر من شخصين في القائمة الواحدة الذي تم بموجبه رفض 7 حالات ترشح وسبب شغل وظيفة غير قابلة للترشح (3 حالات). أما بخصوص القوائم التي تم رفضها نهائيا أحصت السلطة 297 قائمة منها 223 حزبية و 47 قائمة حرّة. وأرجع السيد شرفي، أسباب رفض هذه القوائم إلى عدم احترام شرط السن (47 حالة) والمستوى الجامعي (6 حالات) وعدد الاستمارات (162 حالة)، إضافة إلى عدم الالتزام بشرط المناصفة (8 حالات)، مشيرا في سياق متصل إلى أن عدد الطعون التي

وأوضح شرفي، في لقاء صحفي عقب الاجتماع الذي جمعه بممثلي 16 حزبا سياسيا بمقر السلطة، أن هذه الأخيرة استقبلت 4900 قائمة عبرت عن رغبتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة وسحبت الاستمارات، مضيفا بأن عدد القوائم التي أودعت الاستمارات بلغ 2490 من بينها 1237 تابعة لأحزاب سياسية و 1253 قائمة حرّة، فيما بلغ عدد ملفات المترشحين التي تم إيداعها لدى السلطة 25416 ملف من بينها 12854 ملف تقدمت به أحزاب سياسية و 12562 من الأحرار.

وأضاف شرفي، أن القوائم المقبولة كليا ودون تحفظ "بلغ عددها 1483 قائمة منها 646 قائمة حزبية و 837 قائمة من الأحرار، في حين بلغ عدد القوائم المقبولة والتي تحتوي على مرشح مرفوض 898 قائمة منها 462 قائمة حزبية و 436 قائمة تمثل مترشحين أحرارا.

ولدى تطرقه إلى الأسباب المؤدية إلى رفض قوائم عن غيرها قال شرفي، بأنها تتمثل في الصلة مع أوساط المال والأعمال المشبوهة (1199 قائمة مرفوضة) والمحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية (281 قائمة) ونقص الوثائق المطلوبة (410 قائمة). كما عدد ذات المسؤول أسبابا أخرى أدت إلى رفض بعض القوائم منها شرط السن الذي تم بموجبه رفض 89 حالة، وعدم التسجيل في القائمة الانتخابية (رفض

شرفي "يستجيب" لمطالب الأحزاب إجراءات جديدة لإنجاح موعد 12 جوان

خرج اللقاء الذي جمع رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، ليلة أول أمس، بعدد من رؤساء الأحزاب الذين اشتكوا إسقاط قوائمهم ومرشحيهم في عدد من الولايات بالاتفاق على تنفيذ عدد من الإجراءات التي من شأنها أن تريح الأحزاب السياسية المتنافسة ومرشحي القوائم الحرة. وفي هذا السياق، كشفت رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، أن محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، سمح لمختلف الأحزاب التي حضرت اللقاء مساء أول أمس الأحد، بالحديث بكل حرية، والتطرق إلى مختلف الإشكالات التي تعترضهم في الميدان دون قيد ولا تحديد للمدة الزمنية. وأكد بن خلاف، في تصريح خص به "البلاد"، أن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قد اعتمد "بشكل رسمي الترتيب الأبجدي لمرشحي القوائم مع إدراج صور المتنافسين ضمن ورقة التصويت"، وفيما يتعلق برموز الأحزاب والقوائم المستقلة، فإن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لم تفصل في الأمر بعد، غير أنها تلقت العديد من مقترحات الأحزاب، من بينها اللجوء إلى الحروف أو الأرقام أو وضع صور رؤساء الأحزاب كرمز للقائمة الحزبية، مه إمكانية استعمال الحروف بالنسبة للقوائم المستقلة، مع العلم أن المسألة لم يتم الفصل فيها وهي قيد الدراسة. وبخصوص الإشكال الكبير الذي طرحته مختلف الأحزاب السياسية بقوة خلال لقائها بمحمد شرفي، تمثل في دراسة قضية القوائم التي اسقطت بسبب شرط السن، أو ما يعرف بالمنافسة في الشباب الذين يقل سنهم عن 40 سنة يوم الاقتراع، كشف لخضر بن خلاف أن محمد شرفي طمأن المعنيين بأنه "يمكن حل الإشكال من خلال تعويض الذين تجاوزوا السن القانونية". وفي سؤال عن إمكانية تطبيق هذا الالتزام قال بن خلاف "نحن نعرف جيدا فحوى القانون وضيق الوقت ولكن الأمر يرجع للقرار السياسي بالدرجة الأولى". كما تم الاتفاق بين محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية على إيجاد هيئة وآلية للتنسيق والتشاور المستمر مع السلطة الانتخابية، حيث منح شرفي الأحزاب مدة 24 ساعة لتتفق الأحزاب السياسية على آلية و/أو هيئة معينة يتم من خلالها التشاور واللقاء المستمر مع سلطة الانتخابات، لحل جميع ما يعترض العملية. ومن جهته، أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي مساء الأحد عن تشكيل خلية تنسيق بين السلطة والأحزاب السياسية تسمح بتدليل الصعوبات التي قد تواجه مسار التحضير للانتخابات 12 يونيو القادم. وأكد شرفي في لقاء صحفي عقب اجتماعه مع ممثلي 16 حزبا بطلب منهم قبيل انقضاء آجال دراسة ملفات الترشح، أن هذا اللقاء خصص لدراسة وضع سريان عملية التحضير للاقتراع القادم وملفات الترشح وما يتبع ذلك من تعيين ممثلي الأحزاب في مختلف أفواج العمل المنتظر تشكيلها، لافتا إلى أن بعض الاجتماع "أفرز مشاكل برزت بقوة مما نطلب اتخاذ قرارات في مستوى طموحات الطرفين حتى نصل - كما قال - إلى التشريعات في جو من الثقة المتبادلة"، مؤكدا أن اللقاء أسفر عن "اتخاذ قرارات توافقية".

موعد انطلاقها 17 ماي الجاري

بداية العد التنازلي لحملة الانتخابية



بإسدال الستار على مرحلة إيداع ملفات الترشح والفصل فيها، بدأ العد التنازلي لانطلاق الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية بعد أسبوع.

سيكون 24.490.457 ناخب في الداخل والخارج، مدعوين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية لـ12 جوان المقبل، التي ستطلق حملتها الانتخابية يوم 17 ماي الجاري.

من بين المستجدات التي ستعرفها الحملة -طبقا لقانون الانتخابات- حظر استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة لخطاب الكراهية وكل أشكال التمييز، تماشيا مع ما تضمنه دستور 2020 الذي شدد في ديباجته على نبذ الفتنة والعنف والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز.

وفضلا عن ذلك، ستكون الحملة الانتخابية مميزة بالنسبة للشباب الذين دعاهم رئيس الجمهورية إلى «الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة، تحظى بالثقة والمصداقية»، مع إساءة تعليماته خلال مجلس الوزراء الأخير، لتشجيع مشاركة هذه الفئة في هذا الاستحقاق، حيث «أمر بمجانبة القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاية لاستحداث الآلية المناسبة إداريا».

المشهد تحت المجهر

وفي إطار الترتيبات الجديدة لإبعاد المال الفاسد عن العملية الانتخابية في كافة مراحلها وتضييق الخناق على من يحاول اللجوء إلى استخدامه، ستجري الحملة تحت مجهر «لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات»، مكونة من ممثلين عن الهيئات التي من شأنها مراقبة الأخلاق العامة والتسيير الشرعي للدولة، أي مجلس الدولة ومجلس المحاسبة وكذا المحكمة العليا.

بـ25.000 توقيع للناخبين عبر 23 ولاية، على أن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات، في كل ولاية 300 توقيع. أما بالنسبة للقوائم المستقلة، فتتص المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات على أنه «يجب أن تدعم كل قائمة بـ100 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية». وفيما يتصل بالقوائم الانتخابية في الخارج، تنص المادة 202 من قانون نظام الانتخابات، على أن قوائم المترشحين تقدم، «إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية (دون اشتراط التوقيعات) وإما بعنوان قائمة حرة، تكون مدعومة بـ200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية».

وكان قد تقرر تمديد آجال إيداع ملفات الترشح للتشريعات المقبلة بخمسة أيام، بمقتضى أمر وقعه الرئيس تبون، يعدل ويتمم القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وستعمل اللجنة على «التدقيق وتبسيط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها»، وفقا لما كان قد كشف عنه رئيس السلطة محمد شرفي وتطبيقا لقانون الانتخابات، الذي نص على ضرورة إبعاد المال بكل أشكاله، لاسيما الفاسد منه، عن العملية الانتخابية في كل مراحلها، تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص والحظوظ بين المترشحين، بالإضافة إلى «أخلاق الحياة السياسية بسد كل منافذ المحاولات أمام تلاعبات كرسها قانون الانتخابات السابق»، وكانت السلطة الوطنية للانتخابات قد أنهت، الأحد، دراسة ملفات الترشح المودعة لديها، حيث أعلن رئيسها أن عدد القوائم التي قبلت كليا ودون تحفظ للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة لـ12 جوان قد بلغ «1483 قائمة»، منها «646 قائمة حزبية» و«837 قائمة مستقلة».

يذكر، أن قبول ملفات الترشح للانتخابات التشريعية محدد بجملة من الشروط، التي يتعين على الأحزاب السياسية توفيرها، من ضمنها تزكية القائمة

انتقد إقصاء مرشحي حزبه، بلعيد :

لا يمكن بناء مستقبل الجزائر بالأحرار

قال رئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، إن إقصاء أعضاء قياديين من قوائم الترشح لتشريعات 12 جوان المقبل، تتجاوزات وممارسات كان يعدها من الماضي، مبيدا كامل الاستعداد لدخول هذا المعتك الذي قد يكون حظ الأحرار فيه أكبر - بحسب توقعاته.

حياة.ك

انتقد بلعيد خلال نزوله، أمس، ضيفا على فوروم الإذاعة، التجاوزات التي سجلها في بعض الولايات، والمتمثلة في الإقصاء «غير المؤسس» لمترشحين من الحزب، منهم برلمانيون ومنسقون ولائيون، وكلهم أعضاء قياديون في الحزب، مشيرا إلى أن 40% من الولايات كان هناك تحفظ حول قوائم ترشح حزبه. وأكد بأن سبب إقصاء المناضلين لم يكن واضحا و«غريبا»، على حد قوله، والأهم أن لا أحد من المترشحين المقصين ثبتت عليه شبهة المال الفاسد، مفيدا أن الحزب ترشح في 57 ولاية، ويبرهن على كفاءة المناضلين للظفر بأكثر عدد ممكن من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، مؤكدا أن المهم يتمثل في كون هذه التشريعات تفرز برلمانيين «نظيفين» وأكفاء، قادرين على حمل هموم الشعب، لأن التحدي الأكبر، بالنسبة له، هو أن يتمكن المجلس القادم من استعادة الثقة المفقودة في مؤسسات الدولة، منها الهيئة التشريعية.

وفيما يتعلق باختيار المترشحين، أكد بلعيد أن قيادة الحزب لم تتدخل في تشكيلة قوائم الترشح، وقد ترك الأمر للقواعد النضالية، لأنهم يعرفون التركيبة البشرية لكل ولاية، ولديها كل المعلومات حول الولايات والأشخاص الذين تتوفر فيهم المعايير المطلوبة، بالإضافة أنهم أهل للثقة.

لا يمكن الاستغناء عن الكهول والشيوخ

وبالنسبة لمسألة المناصفة بين الرجل والمرأة في القوائم الانتخابية، قال بلعيد إن حزبه قد وفق لحد كبير في هذه المسألة التي شكلت حجر عثرة أمام عدة

أحزاب سياسية، مشيرا إلى أن المناصفة لم يوفق في بلوغها حتى الدول الأكثر ديمقراطية في العالم. وفيما يتعلق بالشباب، يعتقد أنه ليس كل شباب بإمكانه أن يخدم الضلع السياسي، لغياب التكوين السياسي للشباب، بالرغم من أنه كانت هناك «مشكلة» في السابق (منظمات طلابية، كشافات إسلامية...)، ولا يعقل -كما قال- أن نراهن على هذه الشريحة في برلمان يشترع للأمة الجزائرية، كما يرفض أن يحال كل من تجاوز 50 أو 60 على «التقاعد السياسي»، لأن العمل السياسي يحتاج إلى حنكة الكهل وحكمة الشيخ. وفيما يخص التشكيلة البرلمانية المقبلة، انتقد الاهتمام الكبير الذي يوليه البعض إلى القوائم الحرة، وقد يعني ذلك تكسير الأحزاب، في الوقت الذي يجب أن تتكاتف جهود الجميع لبناء جزائر جديدة سياسيا واقتصاديا، بعيدا عن النزعات التي قد تترتب عن التفرقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والأحرار، مشيرا إلى أن العمل السياسي لا يمكن أن يكون بدون طبقة سياسية قوية، لأن الحزب له برنامج ورؤية، يفقدها المترشحون الأحرار، الذين يسعون للظفر بمنصب، بينما يناضل الحزب للوصول إلى السلطة و«شтан بين هذا وذاك». ويخلص إلى القول انه «لا يمكن بناء مستقبل الجزائر بالأحرار».

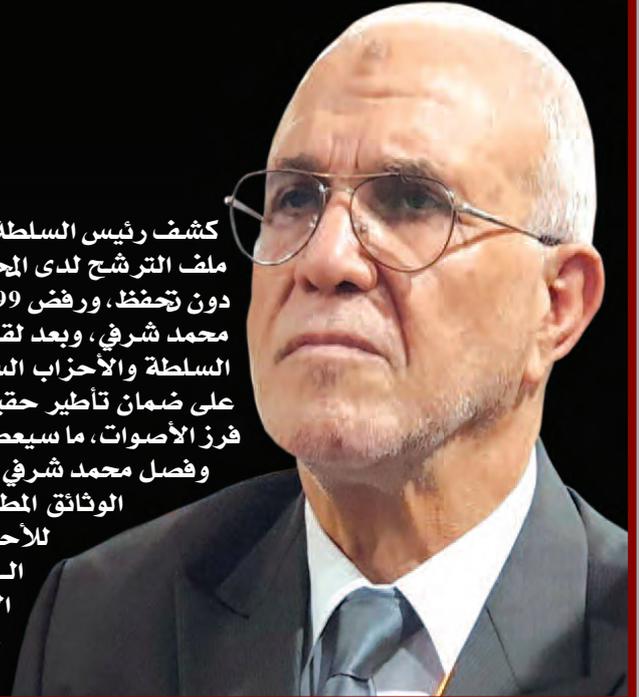
في سياق مغاير، اعتبر بلعيد الاختراقات التي طالت الحراك الشعبي الأصيل، نتاج ضعف الطبقة السياسية، جازما أن الجميع مسؤول عن الحفاظ على استقرار الجزائر في ظل الظروف التي تعيشها والتحديات الأمنية للمنطقة، مقترحا فتح حوار مع الجميع، بمن فيهم المتطرفون، لأنه السبيل الوحيد لحل المشاكل والخلافات.

700 طعن تنتظر قرار المحكمة الإدارية

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عن وجود حوالي 700 طعن في رفض ملف الترشيح لدى المحاكم الإدارية قيد الدراسة، فيما تم قبول 1483 قائمة ترشح للأحزاب والأحزاب دون تحفظ، ورفض 1199 قائمة بسبب أوساط المال والأعمال المشبوهة. محمد شرفي، وبعد لقائه مع مسؤولي 16 حزبا سياسيا مساء أمس، أعلن عن تشكيل خلية تنسيق بين السلطة والأحزاب السياسية، تسمح بتدليل الصعوبات تحضيراً للانتخابات 12 جوان، والتي ستعمل على ضمان تأطير حقيقي لممثلي الأحزاب داخل مكاتب التصويت، وتتبع بكل شفافية مختلف عمليات فرز الأصوات، ما سيعطي أكثر مصداقية للانتخابات.

وفصل محمد شرفي بالأرقام في الملفات وقوائم الترشيح المودعة والمرفوضة لأسباب تختلف بين نقص الوثائق المطلوبة والوضعية الضريبية والوضعية اتجاه الخدمة الوطنية، والتي بلغ عددها للأحزاب والأحزاب 297 قائمة، غير أن عددا كبيرا من قوائم الترشيح رفضت بسبب العلاقات بأوساط المال والأعمال المشبوهة، استنادا إلى المادة 200 من قانون الانتخابات.

ورفضا لقرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أصدرت المحاكم الإدارية 143 قرارا لفائدة الأحزاب والمترشحين الأحرار.



بلعيد ينتقد المادة 200

أكد رئيس جبهة المستقبل، عبد العزيز بلعيد، قبول قوائم المترشحين بنسبة 60 بالمائة عبر ولايات الوطن بعد دراستها من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وانتقد طريقة إقصاء بعض الأسماء بسبب ما سماه تجاوزات تتعلق بغياب السند القانوني لهذا القرار.

واعتبر رئيس جبهة المستقبل، لدى استضافته، أمس، في فوروم الإذاعة، أن التحفظ على بعض الأسماء لقياديين من الحزب جاء بعيدا عن شبهة المال الفاسد، وقد تم الطعن لدى المحكمة الإدارية التي قضت باسترداد بعض الأسماء، بينما رفضت البعض الآخر في عدد من الولايات.

بسبب المادة 200 من قانون الانتخابات التي انتقدها المتحدث لاحتتمالات اجتهادات القاضي. وقال إن قواعد الحزب على مستوى الولايات وحدها من وضعت قوائم المترشحين، مراعية في ذلك التركيبة البشرية وخصوصية كل ولاية، متوقفا تحقيق التوافق الشعبي حول قوائم الحزب في الانتخابات التشريعية.



الأقل من 40 سنة بشروط

هكذا ستدعم الدولة المترشحين الأحرار

النشاطات والتنقلات المقررة في إطار الحملة الانتخابية محررة باسم قائمة المترشحين المستقلة التي ينتمي إليها الشاب، ويشترط على هذا الأخير تقديم الضوابط الشكلية المفصلة حسب طبيعة النفقات المعدة باسم قائمة المترشحين المستقلة التي ينتمي إليها، ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية، نسخة من مستخرج التعريف البنكي لحساب البنك الوحيد للحملة الانتخابية لقائمة المترشحين المستقلة التي ينتمي إليها الشاب.

يخضع مسك الحسابات بعنوان النفقات التي تغطيها الدولة، وكذلك الوثائق الثبوتية المتعلقة بها لرقابة وتصديق لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية وفقا لنص المرسوم.

وبالمقابل، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 21-189 المتعلق بتحديد النفقات المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات التي يتم التكاليف بها على عاتق ميزانية الدولة، تتحمل الدولة النفقات المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات خصوصا المتعلقة بمراجعة القوائم الانتخابية، إعداد بطاقات الناخبين واقتناء الوثائق الانتخابية واقتناء أدوات والعتاد والتجهيزات والوسائل المختلفة اللازمة للعملية الانتخابية والاستفتاءية، واقتناء صناديق الاقتراع والمعازل الموجهة لمكاتب التصويت، وكذا مصاريف الإطعام والنقل والإيواء التعويضات الممنوحة للمتدخلين في العملية الانتخابية.

أيوب ح

فضل المرسوم التنفيذي رقم 21-190 الصادر في العدد الأخيرة من الجريدة الرسمية في كيفية دعم الدولة ماليًا للمترشحين الشباب في القوائم الحرة للانتخابات، وبشروط واضحة.

وحسب نص المرسوم، تتكفل الدولة في إطار تشجيع الترشحات المستقلة للشباب للمساهمة في الحياة السياسية بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار فيما يتعلق بمصاريف طبع الوثائق، مصاريف النشر والإشهار، مصاريف إيجار القاعات وكذا مصاريف النقل وفقا للمادة 122 من قانون الانتخابات.

وحسب المادة 3 من المرسوم المحدد لكيفية تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار تتكفل الدولة بنفقات المترشحين الأحرار الذين يقل عمرهم عن 40 سنة يوم الاقتراع.

ويجب أن تكون المصاريف التي ينفقها الشاب المترشح الحر مرتبطة بشكل مباشر بالحملة الانتخابية، وفي هذا الإطار وعندما يكون ذلك ممكنا يجب أن يكون حجم القاعة التي يتم تأجيرها موافقا لعدد الحضور المحتملين، واللجوء إلى القاعات العمومية والتنقل عن طريق البر أو السكك الحديدية.

على المعنيين وضع ملف فيه طلب مساعدة يبين فيه خصوصا الهوية والحالة العائلية والمهنية والموعد الانتخابي الذي تم تقديم الطلب من أجله، وكذا مبلغ المساعدة المطلوبة مفصلة حسب طبيعة النفقات، إضافة إلى نسخة من برنامج

ELECTION DE NOUVEAUX MEMBRES DE L'ASSEMBLÉE POPULAIRE NATIONALE DU 12 JUIN

Une cellule de coordination pour suivre les opérations de dépouillement

Une cellule de coordination, de concertation et de dialogue entre l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) et les représentants de la classe politique a été mise en place afin d'éliminer tout obstacle pouvant obstruer le bon déroulement des élections législatives du 12 juin, a annoncé, dans la soirée d'avant-hier dimanche, le président de l'ANIE, Mohamed Charfi.

«La cellule est chargée d'encadrer les représentants des partis au sein des bureaux de vote et de suivre en toute transparence les différentes opérations de dépouillement, conférant ainsi davantage de crédibilité aux élections», a-t-il indiqué lors d'une conférence de presse avec des représentants de 18 partis politiques, peu de temps avant l'expiration des délais d'examen des dossiers de candidature.

Cette rencontre, convoquée par les chefs de partis ayant contesté l'exclusion des listes de leurs candidats dans nombre de wilayas et tenue à huis clos avec les représentants de 18 partis politiques au Palais des Nations, a poursuivi Mohamed Charfi, a été consacrée, à l'examen des dossiers de candidature, des motifs du rejet de leurs listes de candidatures, des préparatifs du prochain scrutin, ainsi qu'à la désignation des représentants de partis dans les groupes de travail à constituer. «Le long débat, qui a duré, certes des heures, a permis la prise de décisions consensuelles, dont la constitution d'une cellule de coordination, de concertation et de dialogue entre l'ANIE et les représentants de la classe politique afin d'éliminer tout obstacle pouvant entraver les préparatifs de ce rendez-vous électoral», a observé le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). Relevant que des problèmes ont été soulevés, d'où l'importance, a-t-il dit, de prendre des décisions à la hauteur des aspirations des deux parties pour tenir les législatives dans un climat de confiance.

Rappelant la relation, naturelle, de son autorité (ANIE, ndlr) avec les partis politiques dans le cadre d'un partenariat, légal et réaliste, Mohamed Charfi a, à l'occasion, souhaité que cette relation participative soit fructueuse et pratique tout le temps et non seule-



■ Prendre des décisions à la hauteur des aspirations des deux parties pour tenir les législatives dans un climat de confiance. (Photo : D.R)

ment lors des rendez-vous électoraux. «La rencontre du mois d'août dernier était fructueuse et bénéfique», a-t-il indiqué en-

core, affirmant avoir perçu chez les représentants de partis une bonne volonté pour le dialogue avec le pouvoir. S'agissant du

Rejet de certaines listes électorales pour les législatives du 12 juin

L'ANIE évoque des liens avec les milieux suspects de l'argent et des affaires

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi a évoqué, dans la soirée d'avant-hier dimanche, les causes du rejet de certaines listes électorales pour les législatives du 12 juin prochain. «1.199 listes ont été rejetées pour des liens avec les milieux suspects de l'argent et des affaires, 281 aux personnes condamnées à des peines privatives de liberté et 410 au manque de documents requis», a-t-il indiqué. S'exprimant lors d'une conférence à l'issue d'une rencontre avec 18 partis politiques, Mohamed Charfi a révélé que le nombre de listes ayant déposé les formulaires de candidature a atteint 2.490 dont 1.237 présentées au titre d'un parti politique et 1.253 listes indépendantes. «Le nombre de dossiers de candidature déposés à l'ANIE était de 25.416, dont 12.854 dossiers déposés par des partis politiques et 12.562 dossiers déposés par des indépendants», a-t-il dit.

Le nombre de listes électorales acceptées sans réserve, pour prendre part aux législatives du 12 juin prochain, a poursuivi Mohamed Charfi, est de 1.483 listes, dont 646 listes présentées au titre d'un parti politique et 837 listes indépendantes. «L'ANIE a réceptionné 4.900 listes ayant exprimé leur intention de prendre part aux législatives du 12 juin prochain et ayant retiré les formulaires de candidature», a-t-il précisé. Faisant remarquer que le nombre de listes acceptées mais qui incluent en leur sein un candidat rejeté a atteint 898 listes dont 462 listes présentées au titre d'un parti politique et 436 listes indépendantes.

Revenant sur les causes du rejet de listes électorales, Mohamed Charfi a également cité les conditions d'âge (89 listes rejetées), la non-inscription sur les listes électorales (129 candidats), ainsi que la situation vis-à-vis de l'administration fiscale (72 cas) et du Service national (62 cas), la présence de plus de deux personnes sur une même liste ayant des liens de parenté (7 cas) et l'occupation d'une fonction ne permettant pas de se porter candidat (3 cas).

S'agissant des dossiers rejetés, définitivement, l'ANIE a, jusqu'à avant-hier dimanche à midi, soit à 12 h de l'expiration des délais d'examen des dossiers de candidatures, comptabilisé 297 listes. «Les causes du rejet sont liées au non-respect de l'âge (47 cas), du niveau universitaire (6 cas) du nombre de formulaires (162 cas) en sus du non-respect de la parité», a poursuivi Mohamed Charfi, faisant état de 847 recours déposés auprès des tribunaux administratifs, dont 450 déposés par des partis politiques et 397 émanant de candidats indépendants.

nombre de listes ayant exprimé leur intention de prendre part aux législatives du 12 juin prochain et ayant retiré les formulaires de candidature, Mohamed Charfi a fait état de la réception de 4.900 listes. «1.483 listes ont été acceptées sans réserve pour prendre part aux élections législatives prévues le 12 juin prochain dont 646 listes présentées au titre d'un parti politique et 837 listes indépendantes», a révélé le président de l'ANIE. Faisant remarquer que le nombre de listes ayant déposé les formulaires de candidature a atteint 2.490 dont 1.237 présentées au titre d'un parti politique et 1.253 listes indépendantes. Alors que le nombre de dossiers de candidature déposés à l'ANIE était de 25.416, dont 12.854 dossiers déposés par des partis politiques et 12.562 dossiers déposés par des indépendants.

Le délai de dépôt de ces dossiers auprès de l'ANIE, rappelle-t-on, avait pris fin le 27 avril, après avoir été prorogé de cinq jours à la demande de l'ANIE, après consultation du Conseil de l'Etat et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres. Les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales, conformément aux conditions à remplir.

Et que ces signatures doivent être recueillies à travers 23 wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent (300) signatures.

Pour ce qui est des listes indépendantes, l'article 36 de la loi organique, rappelle-t-on encore, stipule que chaque liste doit être

UNE NOUVELLE ÈRE LÉGISLATIVE S'ANNONCE

Des candidats indépendants encombrants

LA FUTURE APN sera composée d'une mosaïque hétéroclite.

■ **MOHAMED OUANEZAR**

Au terme d'une rencontre avec les représentants de 16 partis politiques, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) Mohamed Charfi, a annoncé la mise en place d'un cadre de concertation, dénommé cellule de coordination entre l'Autorité et les partis politiques, afin de coordonner conjointement leurs actions sur le terrain. Son rôle ? « Encadrer les représentants des partis au sein des bureaux de vote et de suivre en toute transparence les différentes opérations de dépouillement, conférant ainsi davantage de crédibilité aux élections ».

En termes clairs, les partis politiques et les candidats indépendants devront assumer leurs rôles d'observateurs des bureaux et centres de vote, sans compter la garantie d'assister aux opérations de dépouillement.

Par ailleurs, des groupes de travail sont également à constituer, conjointement entre l'Anie et les partis en lice durant ces élections législatives. Au-delà des résultats et des accords passés, à l'issue de la réunion marathonienne entre l'Autorité nationale indépendante, des

élections et les représentants des partis politiques, c'est surtout le résultat de l'opération d'étude et d'épluchage des listes qui attire l'attention. En effet, une première lecture des résultats de cette première phase du processus électoral laisse entrevoir une nouvelle ère, pour l'institution législative nationale.

Cela pourrait même créer un précédent dans l'histoire de l'Algérie indépendante. Selon l'Anie, 1 483 listes, dont 646 représentant celles des partis, contre 837 représentant les indépendants ont été agréées.

À la lecture de ces résultats transitoires, on est d'abord tenté de dire que la bataille des législatives promet d'être rude et qu'elle sera inédite, à plus d'un titre.

Aussi, la future Assemblée populaire nationale ne ressemblera à aucune autre dans l'histoire parlementaire de l'Algérie indépendante, ni dans sa composante, jeune et instruite, ni dans sa « virginité » politique, ni dans les missions historiques décisives qui lui seront confiées.

La future APN sera composée d'une mosaïque hétéroclite qui, gageons qu'elle fera pencher la balance des forces et des équilibres politiques, idéologiques, économiques et sociaux au sein



De quoi sera faite la nouvelle Assemblée ?

de l'hémicycle, qui jusque-là, relevaient exclusivement de certains partis politiques. Un signal fort et une volonté manifeste d'aller, sans ambages, vers une nouvelle ère parlementaire singulièrement différente. De quoi affoler une classe politique accrochée à ses dogmes et à ses sacro-saints privilèges. Du coup, l'on assiste à une levée de boucliers qui

ne dit pas son nom et qui renseigne sur l'état de panique qui sévit dans les principaux quartiers généraux de certains partis politiques. Normal, diront certains, puisque même le jeu des alliances ne pourra pas leur permettre de jouir d'une présence confortable au sein de l'hémicycle.

M.O.

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Mise en place d'une cellule de coordination et de concertation **ANIE- partis**

PAR RACIM NIDAL

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, a annoncé, dimanche soir, la mise en place d'une cellule de coordination entre l'Autorité et les partis politiques, afin d'éliminer tout obstacle pouvant entraver les préparatifs des élections prévues juin prochain. Lors d'une conférence de presse avec des représentants de 16 partis politiques peu de temps, avant l'expiration des délais d'examen des dossiers de candidature, M. Charfi a indiqué que "la rencontre était consacrée à l'examen des préparatifs du prochain scrutin, des dossiers de candidature ainsi qu'à la désignation des représentants de partis dans les groupes de travail à constituer". Lors de la réunion, souligne

M. Charfi, des problèmes ont été soulevés, d'où l'importance de prendre des décisions à la hauteur des aspirations des deux parties pour tenir les législatives dans un climat de confiance.

Et de poursuivre, "le long débat, qui duré certes des heures, a permis la prise de décisions consensuelles, dont la constitution d'une cellule de coordination, de concertation et de dialogue entre l'Anie et les représentants de la classe politique, le but étant de prévenir toute piste pouvant obstruer le bon déroulement des prochaines législatives". La cellule est chargée "d'encadrer les représentants des partis au sein des bureaux de vote et de suivre en toute transparence les différentes opérations de dépouillement, conférant ainsi davantage de crédibilité aux élections". Le président

de l'Anie n'a pas manqué l'occasion de rappeler "la relation naturelle" de son autorité avec les partis politiques dans le cadre d'un partenariat légal et réaliste", souhaitant que cette relation participative soit "fructueuse et pratique tout le temps et non seulement lors des rendez-vous électoraux". Qualifiant la rencontre d'août dernier de "fructueuse et bénéfique", M. Charfi a affirmé avoir perçu chez les représentants de partis "une bonne volonté" pour le dialogue avec le pouvoir.

Tenue à huis clos, la réunion de M. Charfi avec les représentants de 16 partis politiques a été consacrée à l'examen des motifs du rejet de leurs listes dans plusieurs wilayas au titre des législatives prévues le 12 juin prochain.

R. N.

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Les indépendants en passe de dessiner les contours de la prochaine APN

Le nombre plus au moins élevé des listes indépendantes en lice pour les législatives du 12 juin, constituant une tendance inédite de cette consultation populaire, est en passe de déterminer la composante et les contours de la prochaine Assemblée populaire nationale (APN), traditionnellement dominée par les partis politiques.

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi a, lors d'un point de presse tenu dimanche soir à l'issue d'une rencontre avec des leaders de 18 partis politiques, fait état de 837 listes indépendantes et de 646 listes de partis politiques, sur l'ensemble de 1483 listes qui ont été acceptées «sans réserve» pour prendre part aux élections législatives prévues le 12 juin prochain.

Ces nouvelles données marquent ainsi un nouveau tournant dans la vie politique nationale où les partis politiques étaient, quasiment les seuls acteurs potentiels.

Le nombre élevé des listes indépendantes dans la course pour les législatives du 12 juin qui ont été validées par l'Anie, aux dépens des listes présentées par les partis politiques, renverse la tendance partisane, un changement d'ailleurs conforté par un nouveau phénomène consistant en le recours par nombre de formations politiques traditionnelles à des candidats non militants pour figurer sur leurs listes.

Le Mouvement El-Bina fait partie des partis politiques ayant opté pour cette stratégie, dont le premier responsable, Abdelkader Bengrina, avait déclaré que plus de 65% des candidats sur les listes du Mouvement pour les prochaines élections législatives, ne sont pas des militants de son parti. Abderrazak Makri, président du Mouvement de la société pour la paix (MSP), a lui aussi, fait état de la participation de son parti avec 584 candidats, dont 330 non militants. Même approche pour le président du Parti du renouveau et du développement (PRD), Taïbi Assyr, qui estime que l'ouverture de la voie à des candidats non militants constitue «un plus et un appui pour les rangs de ses militants».

Cette nouvelle tendance est expliquée par des analystes politiques par le fait que les partis politiques traditionnels ne sont plus «crédibles» aux yeux de l'électeur, et sont surtout synonyme de «faillite politique».

L'engouement des candidats indépendants pour les prochaines législatives a été surtout motivé par l'appel du président de la



République, Abdelmadjid Tebboune, aux jeunes de participer à la vie politique pour l'édification de nouvelles institutions «crédibles».

Le président de la République avait, lors d'un Conseil des ministres, donné des instructions afin de prendre toutes les dispositions relatives à l'appui et à l'encouragement des jeunes à participer aux législatives du 12 juin pour parvenir à des élections «démocratiques qui traduisent le véritable changement».

Le chef de l'Etat avait même ordonné de mettre à la disposition des jeunes candidats, gratuitement, des salles et les affiches publicitaires, afin de prendre part aux législatives du 12 juin.

Pour rappel, L'ANIE a réceptionné 4900 listes ayant exprimé leur intention de prendre part aux législatives du 12 juin prochain et ayant retiré les formulaires de candidature. Ses services ont enregistré 2490 listes ayant déposé les formulaires de candidature, dont 1237 présentées au titre d'un parti politique et 1253 listes indépendantes. Un total de 1483 listes ont été acceptées «sans réserve», dont 646 listes présentées au titre d'un parti politique et 837 listes indépendantes.

L'ANIE a indiqué que le nombre des listes acceptées, mais qui comptent un candidat rejeté, a atteint 898 listes dont 462 listes présentées au titre d'un parti politique et 436 listes indépendantes.

En prévision des législatives du 12 juin prochain, les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales, qui doivent être recueillies à travers, au moins, vingt-trois (23) wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent (300) signatures.

Pour les listes indépendantes, chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir, par, au moins, 100 signatures des électeurs de la circonscription électorale.

Concernant les circonscriptions électorales à l'étranger, la liste de candidats est présentée soit au titre d'un ou de plusieurs partis politiques, soit au titre d'une liste indépendante appuyée d'au moins 200 signatures pour chaque siège à pourvoir parmi les électeurs de la circonscription électorale concernée.

PRÉPARATION DES LÉGISLATIVES

LES PARTIS, PREMIERS PARTENAIRES de l'Ani, ont été invités à choisir leurs représentants dans les différents groupes de travail qui seront mis en place prochainement.



Une cellule de coordination entre l'Anie et les partis

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a rencontré, dimanche dernier, au siège de l'instance, les chefs de seize partis qui prendront part aux élections législatives du 12 juin prochain. Lors de cette réunion de concertation, organisée à la demande de ces derniers, le problème des candidatures rejetées a été abordé. Lors d'un point de presse à l'issue de la rencontre tenue à huis clos, qui a duré plusieurs heures, Charfi est revenu sur les doléances exposées et les explications qu'il a fournies. Selon lui, les partis ont été invités à choisir leurs représentants dans différents groupes de travail qui seront mis en place prochainement par l'Anie. «Nous sommes arrivés à des décisions consensuelles avec les partis politiques, premiers partenaires de l'Anie», a-t-il ajouté. «L'Autorité a commencé, en août dernier, à mettre en place une plateforme pérenne de concertation avec les partis politiques dans le cadre de la consolidation de la démocratie constitutionnelle», a-t-il renchéri. Revenant sur les recommandations de la rencontre, Charfi a souhaité qu'elles soient à la hauteur des ambitions et des attentes de la classe politique pour pouvoir

organiser le scrutin dans un climat de confiance. Il a tenu à rappeler que l'Autorité a pour mission «d'organiser des élections transparentes, crédibles». A cet effet, Charfi a annoncé «la mise en place d'une cellule de coordination qui sera composée de représentants des partis politiques et de l'Anie». Sa mission sera de trouver les solutions aux questions relatives au bon déroulement du suffrage, notamment la désignation des représentants des formations au niveau des bureaux de vote. Le responsable s'est ensuite félicité que la rencontre ait été bénéfique dans la mesure où elle a consacré un dialogue serein. Par ailleurs, il a réitéré la volonté de l'Anie de «lever toutes les entraves susceptibles de perturber le cours du scrutin et de donner davantage de garanties sur les conditions dans lesquelles il se déroulera».

1.483 LISTES VALIDÉES SANS RÉSERVE

Abordant l'opération de validation des dossiers de candidature, Charfi a fait savoir qu'«en tout, 4.900 candidats ont retiré les formulaires, 2.490 listes dont 1.237 émanant des partis politiques ont été déposées». Le nombre de candidats est estimé à 25.416, dont 12.562 indépendants. Quant aux listes électorales acceptées sans réserve, elles sont

au nombre de 1.483, dont 646 partisanes (43,6%). Le nombre des listes acceptées mais renfermant un candidat refusé est de 898, dont 436 établies par des indépendants. Charfi a souligné que ces derniers ont la possibilité de remplacer ces candidatures rejetées. Au sujet des motifs de refus, il a cité la relation avec le milieu de l'argent sale (53,4%) qui a conduit au rejet de 1.199 listes électorales, la condamnation définitive par la justice (281 cas), l'absence de document administratifs (410 dossiers), la condition d'âge (4%), la non-inscription sur les listes électorales (123), la situation vis-à-vis du fisc (72), le non-accomplissement du service national (62 cas), les liens de parenté entre candidats d'une même liste (7) et le poste occupé non autorisé pour postuler à la candidature (3). Quant aux listes électorales rejetées, Charfi déclare que leur nombre s'élève à 297, dont 223 partisanes. Les causes de refus portent sur les conditions d'âge (47), le niveau universitaire (6), nombre de formulaires exigé (162) et la parité homme-femme (8). Enfin Charfi a précisé que 874 recours ont été introduits devant les tribunaux administratifs, «704 cas ont été confirmés et 143 annulés».

■ Karima Alloun

Législatives du 12 juin **L'ANIE rencontre des représentants de 18 partis**

R. N.

Une rencontre a eu lieu dimanche entre le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, et des représentants de 18 partis politiques en prévision des législatives prévues le 12 juin prochain. La rencontre, qui s'est déroulée à huis clos au siège de l'ANIE au palais des Nations, a été sollicitée par les chefs de partis pour contester l'exclusion des listes de leurs candidats dans nombre de wilayas.

Parmi les partis ayant participé à la rencontre, il y a Jil Jadid, MSP, El Bina, El Fajr El Jadid, Voix du peuple, le mouvement Ennahda. Ces partis ont revendiqué l'ouverture d'une enquête impartiale sur ces exclusions.

À l'issue de la réunion, Mohamed Charfi a annoncé la mise en place d'une cellule de coordination entre l'Autorité et les partis politiques, afin d'éliminer tout obstacle pouvant entraver les préparatifs des élections prévues en juin prochain.

Lors d'une conférence de presse avec des représentants de 18 partis politiques, peu de temps avant l'expiration des délais d'examen des dossiers de candidature, M. Charfi a indiqué que la rencontre était consacrée à l'examen des préparatifs du pro-

chain scrutin, des dossiers de candidature ainsi qu'à la désignation des représentants de partis dans les groupes de travail à constituer.

«Le long débat, qui duré certes des heures, a permis la prise de décisions consensuelles, dont la constitution d'une cellule de coordination, de concertation et de dialogue entre l'ANIE et les représentants de la classe politique, le but étant de prévenir toute piste pouvant obstruer le bon déroulement des prochaines législatives», a souligné M. Charfi.

Selon lui, la cellule est chargée «d'encadrer les représentants des partis au sein des bureaux de vote et de suivre en toute transparence les différentes opérations de dépouillement, conférant ainsi davantage de crédibilité aux élections».

L'ANIE compte au total 24.214 dossiers de candidature dont le délai d'examen a expiré dimanche à minuit, avant de donner le coup d'envoi du début de la campagne électorale.

Conformément aux conditions à remplir, l'ANIE avait rappelé que «les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales» recueillies dans «23 wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être

inférieur à trois cents (300) signatures». Concernant les listes indépendantes, l'article 36 de la loi organique stipule que chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir, par au moins 100 signatures des électeurs de la circonscription électorale.

Les circonscriptions électorales à l'étranger, la liste de candidats est présentée «soit au titre d'un ou de plusieurs partis politiques, soit au titre d'une liste indépendante appuyée d'au moins 200 signatures pour chaque siège à pourvoir parmi les électeurs de la circonscription électorale concernée».

Conformément aux dispositions de l'article 98 de la loi organique relative au régime électoral, en cas de rejet du dossier d'un candidat par l'ANIE, l'intéressé peut introduire un recours auprès du tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de trois jours, à partir de la date de sa notification. Le tribunal administratif doit statuer dans un délai de cinq jours, à compter de la date d'enregistrement du recours. Le jugement rendu est notifié, d'office et immédiatement, par tous les moyens légaux aux parties concernées, selon le cas, au wali ou au chef de la représentation diplomatique ou consulaire, pour exécution, prévoit le même article, précisant que «le jugement n'est susceptible d'aucune voie de recours».

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

ANIE

1.483 LISTES DE CANDIDATURE VALIDÉES

Selon le président de l'Anie, «53,4% des listes de candidature ont été rejetées, en raison de lien avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme». «La réunion, dimanche, avec les partis a consacré l'ouverture d'un dialogue de bonne foi, pour renforcer l'ancrage de la démocratie constitutionnelle et institutionnelle, a soutenu Mohamed Charfi.

À l'issue de sa réunion de concertation avec les partis qu'il a qualifiée «d'événement d'envergure qui augure d'un partenariat avec la scène politique pour consolider l'ancrage de la démocratie, le président de l'Anie a communiqué, lors d'un point de presse, les premiers résultats émanant de l'examen des listes. Des résultats préliminaires arrêtés à 12h en cette journée du 9 mai, date butoir de l'opération du traitement des dossiers qui se poursuivra jusqu'à minuit, il ressort que sur les 2.490 listes examinées, 1.483 ont été validées sans réserve par l'autorité, se répartissant en 246 listes partisanes (43,6%) et 873 autres des candidats indépendants (56,4%). 898 autres listes ont fait l'objet de rejet d'un ou de plusieurs candidats. 436 sont des indépendants et 462 sont celles des partis. Ces listes ne sont pas pour autant définitivement rejetées, dans la mesure où la loi électorale autorise l'introduction de recours pour le renouvellement de la candidature contestée par l'Anie. Sur un autre volet, Mohamed Charfi dira que 1.191 listes, soit 53,4%, ont été refusées pour leur lien avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme. La même décision de rejet a été notifiée à 281 autres candidats ayant fait l'objet de peines privatives de liberté, de 410 dossiers incomplets, de 89 candidats ne remplissant pas la condition d'âge (25 ans), de 123 autres non-inscrits sur les listes électorales, de 72 autres en raison de leur situation fiscale non réglée et notamment de 62 prétendants qui n'ont pas régularisé leur situation vis-à-vis du service national. 297 autres listes (232 partisanes et 74 indépendantes) ont essuyé un rejet définitif pour des motifs ayant trait, entre autres, à l'âge des prétendants ou leur niveau d'instruction ainsi qu'au non-respect du principe d'équité homme-femme. Concernant les recours déposés au-

Ph. Nesrine T.



près d'un tribunal administratif, leur nombre est de 847 dont 704 ont fait l'objet de confirmation de la décision de rejet tandis que 143 ont obtenu gain de cause. Près de 700 listes étaient encore en instance d'examen au moment où le président de l'Anie évoquait ces chiffres. Les 2.490 listes examinées totalisent 25.416 candidats dont 12.562 indépendants

Création d'une cellule de coordination ANIE - partis et candidats indépendants

Le président de l'Anie a annoncé par ailleurs la mise en place d'une cellule de coordination regroupant des membres de l'Anie et des représentants de la scène politique, partis et acteurs de la société civile, participant aux législatives du 12 juin dans le but de parfaire l'organisation de cette échéance sous tous ses aspects. La décision de création a été validée au terme d'une réunion-marathon avec les représentants des formations politiques qu'il a reçues à leur demande. «Cette structure de coordination sera opérationnelle jusqu'au jour

du vote et nous comptons, au-delà de cette date, pérenniser la relations entre l'Anie et la classe politique dans le souci de réussir, à l'avenir, l'organisation de scrutins transparents impartiaux et intègres» t-il précisé, ajoutant que la classe politique adhère à ces principes pour le renouveau démocratique.

Il a qualifié la réunion avec les partis de fructueuse dans un esprit de coordination» rappelant qu'elle a eu lieu à la demande de 16 formations politiques participants aux élections «pour traiter des problèmes soulevés par l'étude de dossiers de candidature dont certains ont eu une réponse négative de l'Anie au niveau local et ont l'objet d'un recours devant le tribunal administratif et le Conseil d'Etat».

La réunion en question s'inscrit en outre dans la perspective d'affiner l'organisation du scrutin, notamment dans ses volets liés à la désignation des représentants des partis dans l'encadrement des bureaux de vote et afin de prendre part à cette opération de son début jusqu'aux dépouillements ainsi qu'à l'identification des bulletins de vote pour permettre aux élec-

teurs de se retrouver facilement dans le choix de leurs représentants à l'APN.

Des décisions consensuelles

Au plan organisationnel des décisions consensuelles ont été validées entre l'Anie et les représentants des partis, «une relation naturelle en rapport direct avec sa raison d'être. De par le monde, la classe politique est le premier partenaire de toutes les instances chargées de l'organisation des élections» a-t-il dit, rappelant que l'Anie s'est engagée, depuis août dernier, à bâtir un partenariat privilégié, concret et doté notamment d'un ancrage juridique avec l'ensemble des acteurs de la scène politique et de la société civile. Le but recherché est de créer un terrain d'entente et de coopération non pas seulement pour perfectionner l'organisation des élections, mais aussi afin d'œuvrer de manière permanente à l'approfondissement de la démocratie institutionnelle et constitutionnelle par la prise de décisions à la hauteur des aspirations de l'Anie et de la classe politique dans un climat de confiance mutuelle. Rappelant que l'Anie est tenue de garantir, dans le cadre de l'exercice de sa mission constitutionnelle, la transparence et l'impartialité des élections, de même que le principe d'équité pour tous les candidats, il qualifie de gage de crédibilité supplémentaire l'implication de la classe politique dans toutes les étapes des processus électoraux. Mohamed Charfi s'est félicité de l'ouverture d'un dialogue de bonne foi avec les représentants des partis politiques autour de la même table de concertation rendant hommage aux concernés qui sont venus le voir avec l'intention d'assainir tous les obstacles dans l'objectif d'une réussite des prochaines législatives.

Karim Aoudia

L'ANIE A REJETÉ LA MAJORITÉ DES DOSSIERS DES CANDIDATURES

Les listes des partis laminées

Même si l'étude des recours est toujours en cours, le nombre de listes indépendantes est largement supérieur à celui des partis politiques.

Les élections législatives du 12 juin prochain risquent de réserver des surprises. Les chiffres des dossiers de candidatures acceptées par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) ne laissent plus aucun doute ; les listes indépendantes mènent la course en tête tandis que les anciens partis du pouvoir risquent d'être mis en minorité. Selon les premiers éléments fournis par Mohamed Charfi, président de l'Anie, pas moins de 837 listes indépendantes et de 646 listes de partis politiques, sur l'ensemble de 1 483 listes, ont été acceptées "sans réserve" pour prendre part aux élections législatives du 12 juin prochain.

L'étude des recours est toujours en cours. Le nombre de listes indépendantes est donc largement supérieur à ceux des partis politiques qui ont accepté de participer au scrutin législatif. Cela en attendant les recours introduits par les listes et des partis politiques. Cela concerne quasiment toutes les formations politiques. À titre d'exemple, le parti El-Moustaqbal a introduit des recours sur au moins 40% de ses listes, déposées dans 57 wilayas, selon son président, Abdelaziz Belaid. Mais le plus grand perdant dans cette opération est le parti du Front de libération nationale.



Archives Liberté

"Aucune autre décision concrète n'est sortie de cette réunion. Si le rejet d'une candidature peut ne pas impliquer le refus de toute la liste, le FLN peut, en revanche, être exclu dans certaines wilayas. C'est le cas à Tizi Ouzou où les responsables locaux de cette formation politique n'ont pas pu constituer la liste en complétant les noms des candidats dont les dossiers ont été déjà rejetés par l'administration. En plus du nombre impressionnant de listes indépendantes acceptées par l'Anie, l'attitude de certains partis politiques traditionnels risquent de créer une Assemblée aux contours inédits. Des formations comme El-Binaa, d'Abdelkader Bengrina, ont recouru à des candidats étrangers à leurs rangs. Un jeu auquel s'est adonné même le Mouvement de la société pour la paix (MSP) qui précise, en revanche, qu'il s'agit de ses sympathisants.

Si la tendance actuelle est revenue à la publication finale des listes qui vont concourir lors de ce scrutin législatif, le pouvoir aura atteint son objectif de faire élire une Assemblée populaire nationale constituée d'élus indépendants issus de "la société civile". Le chef de l'État aura alors toute latitude de désigner le Premier ministre de son choix.

se des responsables locaux de l'Anie de "sectarisme" et de "règlements de compte". Il demande à Mohamed Charfi d'intervenir. Dans les reproches faits à l'Anie, on retrouve les mêmes que d'autres formations politiques et des listes indépendantes. Il s'agit notamment d'une application "abusive", selon le FLN, de l'article 200 du nouveau code électoral qui permet aux structures locales de l'Anie de re-

La formation politique que préside Abou El Fadhl Baadji risque d'être absente dans une bonne partie des wilayas du pays. De l'aveu du secrétaire général lui-même, les "candidats du FLN ont subi une exclusion systématique" de la part des responsables locaux de l'Anie qui se seraient "alignés sur des partis opposants". Dans un long communiqué rendu public avant-hier, l'ancien parti unique accu-

INITIALEMENT REJETÉES POUR CAUSE DE PARITÉ DANS L'ÂGE

«Repêchage» de listes électorales

Principal acquis arraché par les partis participants aux élections législatives anticipées du 12 juin prochain, l'acceptation des listes électorales rejetées pour cause de non-respect de la parité en termes d'âge.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est ce qui est ressorti de la réunion ayant regroupé, dimanche, dans l'après-midi, une douzaine de partis qui prennent part aux élections législatives du 12 juin prochain et le président de l'Autorité nationale indépendante des élections.

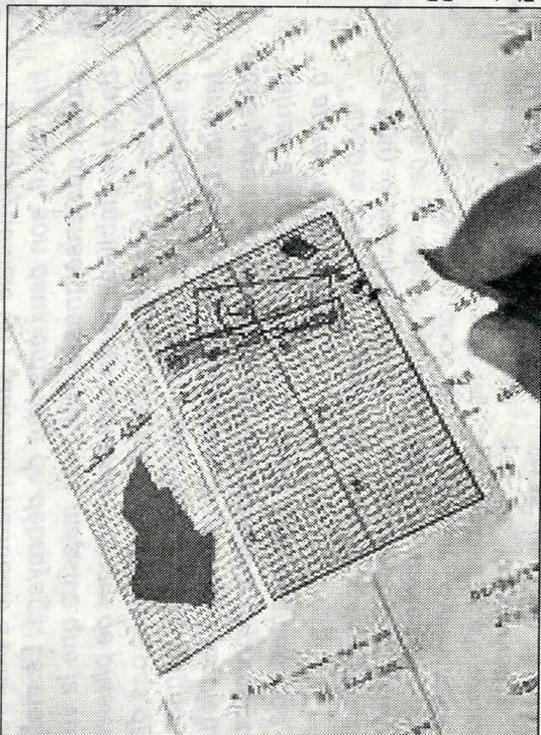
Selon le chargé de la communication de Jil Jadid, Mohamed Charfi s'est engagé à «repêcher» les listes électorales rejetées une première fois pour non-conformité avec la parité d'âge que consacre l'article 191 de la loi portant régime électoral. Ceci en permettant le remplacement de candidats à l'effet de rétablir cette parité alors que cette disposition stipule carrément le rejet des listes sans possibilité de remplacement des candidats.

Une «largesse» qui suppose une autre entorse à la même loi électorale puisqu'elle suppose le dépassement des délais de traitement des dossiers de candidature qui ont pris fin dimanche à minuit. Autre point, toujours lié aux rejets

des candidatures pour d'autres motifs, notamment celui consacré par l'article 200 de ladite loi portant régime électoral qui, dans son alinéa 6, stipule que le candidat à l'Assemblée populaire nationale «ne doit pas être connu de manière noire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme, ou pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales».

Une disposition dont sont victimes surtout le duo du pouvoir, le FLN et le RND. A ce sujet, le chargé à la communication au sein du parti que préside Soufiane Djilali affirme que le président de l'Anie a invité les partis à attendre les verdicts des tribunaux administratifs concernant leurs recours qui sont de l'ordre de 450 alors que les indépendants ont déposé 397 recours.

Autre fruit de cette réunion, ajoute Habib Brahmia, l'entente sur la mise en place d'une structure de coordination entre les par-



Photos : DR

indépendantes. Aussi, le président de l'Anie a parlé de 25 416 dossiers de candidature, dont 12 854 dossiers déposés par des partis politiques et 12 562 dossiers déposés par des indépendants.

Expliquant les rejets massifs de listes électorales au nombre de 1 199, Charfi a indiqué qu'elles étaient liées aux milieux suspects de l'argent et des affaires, aux personnes condamnées à des peines privatives de liberté et au manque de documents requis.

D'autres listes ont été rejetées pour cause de la parité d'âge, la non-inscription sur les listes électorales et la situation vis-à-vis de l'administration fiscale et du service national, la présence de plus de deux personnes sur une même liste ayant des liens de parenté et l'occupation d'une fonction ne permettant pas de se porter candidat.

Il y a, enfin, ces listes définitivement recalées, au nombre de 297, pour cause, explique encore le président de l'Anie, de non-respect de l'âge, du niveau universitaire, du nombre de formulaires en sus du non-respect de la parité.

M. K.

participants au scrutin du 12 juin prochain et l'Anie. Lors de ce conclave, les présents ont appris que les noms des candidats sur les listes électorales obéiront à l'ordre alphabétique. Ils ont, également, toujours selon le cadre dirigeant de Jil Jadid, pris acte d'autres facettes de l'opération de vote en elle-même, méconnues jusque-là.

Aussi, le président de l'Anie qui s'exprimait dans un point de presse à l'issue de cette réunion a fait part de 1 483 listes validées sans réserve pour prendre part aux élections législatives du 12 juin prochain dont 646 listes partisanses et 837 listes indépendantes. Ceci alors que l'instance que préside Charfi a réceptionné 4 900 listes ayant exprimé leur intention de prendre part aux législatives du 12 juin prochain et ayant retiré les formulaires de candidature.

À la fin des délais impartis à la collecte de ces souscriptions des électeurs, pourtant prolongés de cinq jours par le chef de l'État, les postulants ayant déposé les formulaires de candidature étaient 2 490 dont 1 237 au titre d'un parti politique et 1 253 sur des listes